محليات

الجمعيات السكنية في القنيطرة متوقفة عن العمل

| القنيطرة - الوطن

أكد مدير التعاون السكني في القنيطرة غسان حجازي رغبة الجمعيات السكنية التي كانت قائمة على مشروعاتها قبل الأزمة بمعاودة العمل بها بعد أن أصبحت المحافظة آمنة ومستقرة، مشيراً إلى وجود معوقات يأمل الأعضاء بمعالجتها بالسرعة الممكنة لكي تتمكن الجمعيات من استلام مواقع العمل، مبيناً وجود ١٣ جمعية عاملة على أرض المحافظة منها ١١ جمعية لها أراض ومشروعات منفذة كجمعية العودة بلغت نسبة التنفيذ ٥٠ ٪ وهي بحاجة إلى شراء أراض جديدة من القطاع العام وكذلك جمعية اتحاد عمال القنيطرة نسبة التنفيذ بمشروعاتها ٣٠ ٪ وجمعية ٢٦ حزيران نسبة التنفيذ بلغت ٥٠ ٪ وباقي الجمعيات لديها أراض وجاهزة للعمل على حين إن جمعيتين فقط ليس لديهما أي أراض أو مشروعات منفذة.

ولفت حجازي إلى صعوبات تواجه عمل الاتحاد والجمعيات التابعة له وأهمها عدم توافر الأراضي الكافية لقطاع التعاون السكني ومن ثم فإن بعض الجمعيات السكنية تضطر لشراء المقاسم من أراضي القطاع الخاص ما يسبب إرباكات في تثبيت الملكية ثم زيادة التكاليف النهائية على المسكن التعاوني وعدم تمثيل الاتحاد في اللجان الإقليمية عند إعداد المخططات التنظيمية للوحدات الإدارية، إضافة إلى توزع أبناء القنيطرة على خمس محافظات وهذا ساهم بعرقلة والحد من وصول العمل التعاوني للسكني في المحافظة إلى مبتغاه، مطالباً بضرورة إحداث مخططات لمناطق تنظيمية جديدة في محافظة القنيطرة مع لحظ مقاسم جديدة للسكن التعاوني فيها وإقامة ضواح في القنيطرة مجهزة بالمرافق اللازمة كافة لتوزيعها على الجمعيات السكنية بأسعار مناسبة لذوي الدخل المحدود وضرورة تمثيل الاتحاد السكني بعضوية اللجنة الإقليمية وعدم تصديق أي مخطط تنظيمي من المحافظة ما لم يتضمن منطقة للسكن التعاوني والشعبي.

وأكد مدير التعاون السكني في القنيطرة ضرورة المساعدة من الجهات المعنية تخصيص الاتحاد التعاوني السكني في المحافظة بمقاسم قرية العتم والبالغة ٤٠٠ شقة سكنية وتخصيص الاتحاد أيضاً بمقاسم عند توزيع الأراضي من جهات الدولة كافة وخاصة بالضواحي السكنية المحدثة والمساعدة بخلق ميزة سكن فعلية لأبناء المحافظة القاطنين خارجها والبعيدين عنها عن طريق تخصيصهم بأراض لتشييد الأبنية التعاونية عليها متزامناً ذلك مع سعيهم لأحداث جمعيات تعاونية لهم.

من عجائب الأزمة.. أخت رفعت دعوى نفي نسب على والديها لتثبيت زواجها من أخيها

ارتفاع دعاوى نفي النسب في القضاء خلال الأزمة

٥٠ دعوى في «جنايات دمشق» متعلقة بأفعال منافية للحشمة

| محمد منار حميجو

سمعنا عن العديد من الحالات الغريبة التي حدثت في ظل الأزمة فكان بعضها غريباً عن المجتمع السوري وأخرى حدثت قبل الأزمة إلا أنها نادرة وازدادت في هذه الظروف، إلا أنه حينما تسمع عن حالة في القضاء متعلقة بفتاة وشاب أخوين متزوجين ويريدان تثبيت زواجهما في المحكمة فهذه من الغرابة بمكان ومن الممكن ألا يصدقها القارئ أو السامع.

وحضرت «الوطن» جلسة دعوى في إحدى المحاكم الشرعية متعلقة بنفي النسب مرفوعة من الفتاة علي والديها تدعي فيها أنهما ليس بوالديها وأنها لقيطة وجدوها في الشارع ومن ثم نسبوها لهما وبالتالي فإن الذي تزوجته أخوها بقيود الأحوال المدنية وليس شرعاً.

وطلبت فيها المدعية أن ينفى نسبها عن والديها وتثبيت زواجها من أخيها المقيد بالأحوال المدنية، وما يزيد من الأمر غرابة أن الفتاة أنجبت طفلاً وبما أنها لا تستطيع أن تنسبه لها ولأبيه نسبته لجده أي والدها المقيد في الأحوال المدنية وبالتالي أصبح أخاها وابن جده.

وباعتبار أن الحالة غريبة جداً رد القاضي الدعوى شكلاً معللاً بعدة أسباب أولها أنه لابد أن تذكر اسم والديها الحقيقيين قبل أن ترفع دعوى نفي النسب لتثبيت زواجها من أخيها المقيد في الأحوال المدنية بينما السبب الثاني يجب أن ترفع الدعوى من قبل محام إضافة إلى أسباب أخرى وبالتالي تم رد طلب تثبيت الزواج.

وأوضح مصدر قضائي أن هذه الحالة نادرة ولم تحدث منذ فترة طويلة وأنه من الواضح أن هناك مشكلة يريد الطرفان التستر عليها بهذه الطريقة وخصوصاً أن مجريات القضية أظهرت عدة أمور من دون أن يذكرها.

وبين المصدر أن زواج الإخوة يعد فاسداً في القضاء لا يأخذ حكم البطلان بمعنى أنه يتم تثبيت نسب الطفل في حال كان موجوداً بينما الباطل لا يتم فيه تثبيت النسب، لافتاً إلى أن هذا الزواج عليه عقوبة جزائية كبيرة تحت مسمى جرم السفاح باعتبار إنه خطير وقذر.

ولأن القضية غريبة جداً بحثنا في محاكم الجنايات بدمشق لعلنا نجد إحصائيات دقيقة عن هذا الموضوع فكانت النتيجة أن هناك نحو ٥٠ دعوى متعلقة بجرم الفعل المنافي للحشمة في محاكم الجنايات بدمشق الذي يندرج تحته العديد من الأفعال ولعل هذا النوع أحد الأفعال.

> زواج الإخوة في القانون فاسد ويتم تثبيت نسب الطفل في حال وجوده

وفيما يتعلق بموضوع نفي النسب أعلن مصدر قضائي عن ازدياد في هذه الدعاوى ظهرت في ظل الأزمة بعدما كانت قليلة وحتى أنها تصل إلى مرحلة الندرة قبل الأزمة، مشيرا إلى أن القضاء يدقق كثيرا فيها وبالتالي فإن المشرع منع قيام هذه الدعوى إلا بتوكيل محام.

وذكر المصدر العديد من القصص منها أن رجلاً تزوج من امرأتين إحداهما ثبت زواجها في المحكمة والثانية بقي زواجها عرفياً إلا أن الثانية أنجبت طفلاً فأقدم الزوج على تسجيل الطفل باسم زوجته الأولى التي تم تثبيت زواجها في المحكمة ما دفع ذلك بعد فترة طويلة إلى رفع الأم الحقيقية دعوى إثبات نسب لابنها وبالفعل تم إثبات ذلك.

وأرجع المصدر ارتفاع دعاوى نفي النسب إلى عدة أمور منها أن بعض الحالات لأشخاص حاولوا التهرب من خدمة العلم، موضحا أن بعض العائلات لديها ابنان فيتم رفع دعوى نفي نسب حتى يصبح كلاهما وحيدين وبعد فترة يتم رفع دعوى أخرى لإعادة النسب.

«اقتصاد دمشق» تنجز خطة تحديث مناهجها بما ينسجم مع سوق العمل

عشرة أساتذة استلموا مناصب ولازالوا يدرسون في الجامعة

| فادي بك الشريف

كشف عميد كلية الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور عدنان غانم في حديث لـ«الوطن» أن الكلية انتهت من الخطة والآلية الجديدة بالنسبة لتحديث وتطوير المناهج لمختلف تخصصات الكلية في مرحلة الدراسة الجامعية الأولى لتشمل ٥٤ مقرراً دراسيا في مجال المحاسبة والإدارة والمصارف والاقتصاد والإحصاء والعلوم المصرفية والمالية وإدارة الأعمال.

وبين عميد الكلية أن الخطة شملت أيضاً إضافة ٧ مقررات جديدة في تخصص التأمين بقسم العلوم المصرفية والمالية وذلك في السنتين الثالثة والرابعة، نظراً لأهميته الكبيرة في سوق العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية صناعة التأمين، بما فيه تطوير المفردات المعطاة، مشيراً إلى مراعاة جميع المتغيرات الحاصلة في القطاع الاقتصادي، وإجراء التغيير المناسب على المناهج لتتوافق مع مختلف المتطلبات والمعايير العالمية، مع متابعة الحاجة من جميع التخصصات في سوق العمل.

وأكد غانم أن الكلية عمدت إلى تحديث ٢٤ مقرراً في السنتين الأولى والثانية بالاتفاق مع جميع رؤساء الأقسام، ناهيك عن حذف عدد من المقررات التي لا تتوافق مع التغييرات الحاصلة وسوق العمل ومناهج الجامعات المتقدمة، وذلك بما ينعكس إيجاباً على واقع الكلية ونوعية التخصصات المطروحة في مختلف سنوات الدراسة.

كما كشف عميد كلية الاقتصاد عن وجود مقترح من البعض تبنته الوزارة بإجراء عملية الدمج لبعض التخصصات ومدى مطابقاتها لسوق العمل، مشيراً إلى اجتماع مرتقب للوزارة مع جميع عمداء الكليات في جامعات القطر لاتخاذ القرار النهائي سواء بالدمج أو عدمه، علما أنه جرى اجتماع في وزارة التعليم العالي بحضور جميع كليات الاقتصاد.

هذا ونوقش عدد من المقترحات فيما يخص تطوير المناهج وتحديثها، مع حاجة سوق العمل لـ٣ تخصصات بشكل أكبر من كلية الاقتصاد، واقترح البعض الآخر إبقاء المقررات كما هي دون أي دمج، وإنما تحديث المناهج والمقررات الدراسية، مشيراً إلى الاطلاع على خطة عدة جامعات عالمية، وأهمية وضع خطة متكاملة لدى كلية الاقتصاد تتوافق مع هذه الجامعات بالنظر إلى موضوع الجودة والاقتصاد المعرفي والتأمين، إضافة إلى أنه تم بحث تطبيق الكتاب الالكتروني في الجامعات بشكل تدريجي، علما أن هذا الموضوع نوقش في مجلس جامعة دمشق.

في السياق بين عميد كلية الاقتصاد وجود ١٢٢ أستاذاً جامعياً، منهم ١٢ عضو هيئة تدريسية «معارين» لدى عدد من الجامعات الخاصة كعمداء، مع وجود ١٠ أساتذة جامعيين يتسلمون مناصب في الدولة بين وزير ومعاوني وزراء ومدراء عامين في عدد من الجهات، مبيناً أن جميع الأساتذة ممن يشغلون مناصب في الدولة ملتزمون بالمحاضرات وتدريس المقررات ضمن الكلية.

وأشار غانم إلى وجود معاناة كبيرة لدى الكلية بنقص عدد الموظفين والبالغ عددهم ٣٨ موظفاً فقط في الامتحانات وشؤون الطلاب والديوان العام وأماكن عمل مختلفة ضمن الكلية، مضيفاً إن رئاسة جامعة دمشق وعدت برفد الكلية بعدد إضافي من الموظفين، والكلية بانتظار تنفيذ الوعود، علما أن حاجة الكلية لـ٩٠ موظفاً، منوها باعتماد الكلية خلال فترة الامتحانات على طلاب الدراسات العليا.

ولفت عميد الكلية إلى تحديد موعد امتحان ماجستير التأهيل والتخصص بـ٢١ الشهر الجاري، منوها بأن التقدم يشمل برنامجي المحاسبة الضريبية وإدارة منظمات، مشيراً إلى الانتهاء اليوم من امتحان الماجستير الأكاديمي في برامج المحاسبة والاقتصاد والإحصاء والمصارف والإدارة، ذاكرا ضبط حالة غش وحيدة ضمن الامتحانات.

كما ذكر غانم أن الكلية تضم ١٢٩٠٠ طالب وطالبة في مختلف سنوات الدراسة بانخفاض لا يتجاوز ٥ بالمئة عن العام الماضي، موضحاً في سياقه توقيع عدة مذكرات تفاهم مع عدد من المصارف، بما في ذلك اتفاقية مقترحة مع بورصة دمشق وذلك للاهتمام بالمناحي العملية لدى طلاب الكلية.

بعد توقف سنوات توجيهات حكومية لإنجاز مبنى المصالح العقارية في السويداء

| السويداء -عبير صيموعة

بعد توقف العمل في مشروع مبنى مديرية المصالح العقارية الجديد في السويداء منذ عام ٢٠١٠ جاءت أخيراً توجيهات الحكومة القاضية بإنجاز المبنى.

وأكد مدير المصالح العقارية في السويداء جهاد الحلبي تشكيل لجنة من المصالح العقارية ومديرية الخدمات الفنية والمكتب الفني في المحافظة بهدف دراسة المبنى واحتياجاته حسب الأسعار الرائجة حالياً حيث جرى رفع الدراسة لوزارة الإدارة المحلية لمناقشته.

وأشار الحلبي إلى أن توقف العمل في المشروع يعود إلى التأخير في تصديق ملاحق العقود الذي أبقى المبنى هيكلا دون تجهيز يصارع العوامل الطبيعية فمسلسل ملاحق العقود أطل برأسه مع انطلاق المشروع منذ عام ٢٠٠٤ إضافة للدراسة التي لم تكن كاملة وكانت من الأسباب الرئيسة التي جمدت هذا البناء إنشائياً وبنائياً ولاسيما بعد أن ظهر تداخل في الأعمال العقدية مع الأعمال غير العقدية ولاسيما فيما يتعلق منها بنواقص العقد الأساس والمضاف إليها عدم حسم موضوع ملحق العقد رقم ٢ والمسألة المهمة التي غطت على كل ما ذكر هي عدم قيام وزارة الإدارة المحلية برصد أي اعتماد جديد للمشروع ولاسيما بعد أن أصبحت المصالح العقارية تابعة إدارياً واسمياً وإشرافياً لها بعد أن تم فك ارتباطها بوزارة الزراعة.

ولابد من الإشارة إلى ضرورة الإسراع في عملية إنهاء المبنى جراء الضغط الكبير في عمل المديرية والذي ما زال محصورا ضمن مبنى قديم وعدم قدرته على استيعاب كل المراجعين والموظفين واضطرار المديرية إلى استئجار مبان إضافية لمحاولة استيعاب كامل أعمال الدوائر التابعة للمديرية يضاف إليها أن المحكمة العقارية تقع في مكان وبقية الدوائر في مكان آخر الأمر الذي أربك المراجعين ورتب عليهم أعباء مضاعفة مالية هذا فضلا عن أن واقع المحكمة العقارية (زاد الطين بلة) مع تواجدها ضمن بناء متهالك آيل للسقوط.

إضافة إلى كل تلك الصعوبات فإن مستودع المديرية لم يعد يتسع للمزيد من الأضابير والمعاملات ما دفع بالمديرية للبحث عن مستودع آخر عدا عن معاناة المديرية من وجود نقص بالكوادر الفنية والعمالية ما شكل ضغطاً عملياً على الموظفين وحملهم أعمالاً إضافية تفوق طاقته وأكد الحلبي أن معاناة المواطنين والموظفين على حد سواء تنتهي بانتهاء تجهيز المبنى الجديد الذي سيسهل من أمور المراجعين ويقوم بتلبية جميع مطالبهم المتعلقة بالأمور العقارية مضيفاً إنه وللتخفيف عن المواطنين في دوائر المصالح العقارية الفرعية في المحافظة فقد تم إطلاق خدمة البيان المساحي والمخطط المساحي عبر إدارة (البي –دي–ان) منذ مطلع العام الحالي بسبب تعذر إحداث دوائر مساحة فرعية لعدم القدرة على نقل المخططات التي تشكل الكم الأكبر من العمل نظرا لأن معظمها لم يكتسب الصفة النهائية وما زال مؤقتا مع تعذر نقل كافة الوثائق الفنية المتعلقة بالمناطق فضلاً عن عدم تأمين الكادر المناسب المؤهل والمختص والمكان المناسب للدائرة الذي تتوفر فيه شروط الحماية والأمان.

٤ ملايين مسافر و٥٤٠ رحلة في مراكز الانطلاق بحمص في ٩ أشهر

العقيد حلاق لـ«الوطن»: جميع الخطوط الداخلية عادت للعمل

| حمص- نبال إبراهيم

أكد رئيس قسم مراكز الانطلاق في قيادة شرطة محافظة حمص العقيد جهاد حلاق لـ«الوطن» عودة حركة المسافرين من مراكز الانطلاق الثلاثة بالمحافظة (كراج البولمان–الكراج الشمالي– الكراج الجنوبي) إلى مختلف المحافظات السورية وأريافها عادة إلى ما كانت عليه في سابق عهدها، مشيراً إلى أن حركة دخول وخروج الحافلات ومركبات النقل من وإلى المراكز باتت تشهد حركة نشطة على مختلف الخطوط والمحاور، لافتاً إلى أن كل خطوط النقل عادت إلى العمل باستثناء خطوط النقل لخارج القطر.

وبين حلاق أن عدد الركاب المسافرين على مختلف خطوط النقل يصل بمعدل وسطي إلى ١٥ ألف مسافر يومياً بنحو ٤٥٠ ألف مسافر شهريا، بينما وصل عدد المسافرين من الكراجات الثلاثة إلى نحو ٤ ملايين مسافر منذ بداية العام وحتى نهاية أيلول، على حين تبلغ حركة المركبات والحافلات من محطات الانطلاق الثلاث نحو ٢٠٠٠ رحلة يوميا وبمعدل ٦٠ ألف رحلة شهريا ووصل عددها إلى نحو ٥٤٠ ألف رحلة منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية الشهر الماضي.

وأشار حلاق إلى أن حركة المسافرين اليومية والمتزايدة على معظم خطوط النقل والمحاور الطرقية لا تتناسب مع عدد المركبات العاملة والموجودة على كل خط نظرا لخروج عدد من الحافلات عن العمل سابقا وعدم عودتها للخط حتى تاريخه، مع العلم أن العدد الإجمالي للمركبات العاملة فعلياً ضمن محطات الانطلاق الثلاث يصل إلى نحو ١٠٠٠ مركبة بين بولمان وشبه بولمان وسرفيس.

وكشف حلاق أنه نتيجة لعمليات التدقيق تمكنت الوحدات الشرطية العاملة في مراكز الانطلاق من إلقاء القبض على ١٢٠ مطلوبا بجرائم مختلفة وإذاعات بحث منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه وتم تحويل جميع الموقوفين إلى الجهات الطالبة ذات الصلة أصولا.لافتاً إلى أن الوحدات الشرطية في القسم تعمل حالياً إضافة إلى مهامها الأساسية على تأمين العدد المتزايد من المسافرين إلى وجهاتهم دون تأخير من خلال فرض مناوبات على الخطوط تتراوح بين ٢–٥ مركبات يوميا حسب الازدحام وحاجة الخط، وحال الضغط المتزايد على بعض الخطوط يقوم عناصر القسم بتأمين مركبات إضافية من خارج الخط وتأمين المسافرين المنتظرين إلى وجهتهم.

> القبض على ١٢٠ مطلوباً بإذاعات بحث وتنظيم

وأشار حلاق إلى أنه بهدف تأمين الحافلات العاملة ضمن محطات الانطلاق الثلاث بالمحروقات وتوفير الجهد الوقت على السائقين من جهة والمسافرين من جهة أخرى تم بالتنسيق مع مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك تأمين صهريج مازوت لكل محطة لتعبئة كل حافلة بما تحتاجه من المحروقات لزوم عملها على الخط يوميا حسب مسافة الخط وعدد الرحلات حيث تراقب عملية التعبئة من عناصر من القسم ومن مديريتي النقل والتجارة الداخلية.

الكهرباء في كل مناطق مدينة دير الزور المأهولة وتركيب ٩٠٠ عداد

الكهرباء تعبر نهر الفرات إلى قرى مراط والحسينية والريف الشرقي ينتظر تأهيل محطات التحويل

| عبد المنعم مسعود

أكد مدير كهرباء دير الزور خالد لطفي الانتهاء من إيصال التيار الكهربائي لجميع المناطق المأهولة في مدينة دير الزور، كاشفاً عن الاتجاه لإيصال التيار الكهربائي باتجاه الريف الغربي للمحافظة والخط الشمالي.

ولفت لطفي أن التأخر في إيصال التيار الكهربائي إلى البغيلية يعود لعدم جاهزية خطوط المتوسط التي ستغذي المنطقة من ناحية ولعدم توفر مراكز التحويل، فالبغيلية تحتاج إلى ٢٠ مركز تحويل.

ووفقاً للطفي فإن الورشات تعمل باتجاه إيصال خطوط ٢٠ ك. ف من محطة تحويل الإذاعة إلى التبني وصولاً إلى معدان عتيق وقراها ولمسافة تصل إلى ٨٠ كيلومتراً مؤكداً وصول التيار الكهربائي للجمعيات الفلاحية والدوائر الحكومية في الشميطية وذلك عبر خط قادم من محطة تحويل الإذاعة.

وأشار لطفي إلى وجود خط ثالث ٢٠ ك. ف من محطة تحويل الإذاعة باتجاه منطقة عياش بطول قد يصل إلى ٢٥ كيلومتراً مع تفريعاته الداخلية يتم العمل عليه حالياً.

وأضاف لطفي أن الاتجاه الثاني في العمل هو إيصال الخطوط من محطة الطلائع والعبور إلى مشفى القلب ومن ثم إلى حويجة كاطع والعبور إلى شمال النهر إلى قرى الحسينية وحطلة وصولاً إلى قرية مراط ولمسافة تصل إلى ٣٠ كيلومتراً كاشفاً أنه تم عبور النهر وتركيب الأبراج وبدء العمل على الضفة الأخرى من نهر الفرات علماً أنه يحتاج إنجازه لشهر تقريباً حتى يتم الانتهاء منه.

وأشار لطفي أن من كل هذه الخطوط في الريف الغربي أو الخط الشمالي هو إيصال التيار الكهربائي للجمعيات الفلاحية ومحطات المياه والمراكز الحكومية كمرحلة أولى وأن المرحلة الثانية بعد ذلك هي إيصال الكهرباء للمشتركين.

وأكد لطفي أنه لا يوجد أي عمل باتجاه الريف الشرقي حالياً فمحطات التحويل مدمرة ولم يتم تأهيلها مثل محطة الميادين محطة الدوير ومحطة الجلاء محطة البوكمال فجميعها خارج الخدمة وأن هذه المحطات تحتاج أيضاً إلى مد خطوط توتر ٦٦ أو ٢٣٠ من محطة التيم باتجاه المحطات المذكورة مبيناً أنه بعد أن يتم تأهيل محطات التحويل ومد خطوط التوتر يبدأ عمل شركة الكهرباء بإنشاء خطوط ٢٠ ك. ف وتركيب مراكز التحويل من إيصال الكهرباء إلى المشتركين.

وأوضح لطفي أنه يتم تركيب عدادات للمشتركين المسجلين في مدينة دير الزور حسب توفرها مؤكداً تركيب ٩٠٠ عداد حتى الآن معيداً النقص في تركيب العدادات للنقص في المؤسسة العامة.

ولفت لطفي إلى أن وجود محطة توليد التيم والتي تم تشغيل إحدى مجموعاتها التي تولد ٢٦ ميغا واط أصبح لدى المدينة مصدر ذاتي للتغذية الكهربائية يعوض التيار الكهربائي في حال حصول أعطال على خط توتر ٤٠٠ القادم من حمص، علماً أن تغذية الكهربائية مشتركة بين خط التوتر ومجموعة التوليد.

حجز ١٥٦٦ دراجة نارية و١٤٢٢ آلية مخالفة في حماة

| حماة- محمد أحمد خبازي

كشف رئيس فرع المرور بحماة العقيد وليد العجيلي عن تنظيم ٣٤٥٤٨ ضبط سير بحق السائقين المخالفين لقواعد وأنظمة المرور المعمول بها منذ بداية العام الجاري حتى نهاية الشهر الماضي.

وفي سياق الحملة التي تشن على الدراجات النارية المهربة التي يقودها مراهقون أمام مدارس البنات والحدائق العامة والمتنزهات الشعبية، بيّن العقيد العجيلي أنه تم حجز ١٥٦٦ دراجة نارية واتخذت بحق سائقيها المراهقين الإجراءات القانونية اللازمة.

وأما بالنسبة للآليات المخالفة فقد تم حجز ١٤٢٢ آلية، بينما كان عدد حوادث السير ٣٥٤ حادثاً.

وأصدر فرع المرور خلال الفترة المذكورة ذاتها ١٥٧٢٠ إجازة سوق لكل الفئات، وقد بلغت قيمة الرسوم المستوفاة عن المخالفات وإصدار إجازات القيادة ٤٨٨ مليون ليرة.

وعمد فرع المرور إلى تنظيم الحركة المرورية في حماة التي تشهد اكتظاظاً في مختلف شوارعها الرئيسة وساحاتها العامة، لتخفيف الضغط المروري ومعاناة المواطنين من الازدحام الشديد، وذلك بإعادة تشغيل الرادارات وكاميرات المراقبة على مختلف الطرق بعد توقف عملها خلال الفترة الماضية إضافة إلى تفعيل ضبط مخالفات السير الكترونياً.

وأوضح العقيد العجيلي أنه تم استخدام معدات حديثة بتشغيل عدد من الرادارات التي كانت متوقفة طوال السنوات الثمانية الماضية مع زرع عدد من كاميرات المراقبة والشاخصات المرورية في الخدمة ضمن مدينة حماة ومناطق المحافظة لضبط أي مخالفة الكترونياً.

كما تم تركيب أكثر من ٤٨ شاخصة مرورية وتوزيعها ضمن شوارع مدينة حماة، ومنها شاخصات تحذيرية لتحديد السرعة، كما زودت الشوارع بـ٨ كاميرات يدوية وكاميرتين متنقلتين مركبتين على سيارات موصولتين مباشرة مع فرع المرور ومديرية النقل.